

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/2001/79  
11 December 2000

ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ١٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

فئات محددة من الجماعات والأفراد: العمال المهاجرون

حالة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد

أسرهم والجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتعزيز الاتفاقية

### تقرير الأمين العام

١- اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٥٨/٤٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها ودعت جميع الدول الأعضاء إلى النظر في التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها أو الانضمام إليها كمسألة ذات أولوية.

٢- وقد طلبت لجنة حقوق الإنسان، بموجب قرارها ٤٩/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، إلى جميع الدول الأعضاء النظر، على سبيل الأولوية، في إمكانية التوقيع والتصديق على الاتفاقية، أو الانضمام إليها، وأعربت عن الأمل في أن يبدأ نفاذها في موعد قريب؛ ورجت من الأمين العام أن يقدم جميع التسهيلات والمساعدات اللازمة للترويج للاتفاقية بنشاط، من خلال الحملة الإعلامية العالمية من أجل حقوق الإنسان وبرنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان؛ ورحبت بانطلاق الحملة العالمية من أجل حقوق الإنسان وبرنامج مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، إلى مواصلة وتكثيف جهودها الرامية إلى نشر المعلومات عن الاتفاقية وتعزيز الفهم لها. ورجت من الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والخمسين تقريراً عن حالة الاتفاقية والجهود التي تبذلها الأمانة للترويج للاتفاقية وحماية حقوق العمال المهاجرين.

٣- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، كانت قد صدقت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أو انضمت إليها ١٥ دولة هي: أذربيجان، وأوغندا، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا، والرأس الأخضر، وسري لانكا، والسنغال، وسيشيل، وغانا، وغينيا، والفلبين، وكولومبيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك. وبالإضافة إلى ذلك وقعت عليها الدول العشر التالي ذكرها وهي: باراغواي، وبنغلاديش، وتركيا، وجزر القمر، وسان تومي وبرنسيبي، وسيراليون، وطاجيكستان، وغواتيمالا، وغينيا - بيساو. وسيدأ نفاذ الاتفاقية حين تصدق عليها أو تنضم إليها ٢٠ دولة على الأقل.

٤- ويعتبر الترويج للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها هذه الاتفاقية، إحدى الأولويات المستمرة لدى الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان. وعلى سبيل المتابعة للنداء الذي وجهه إلى الحكومات في عام ١٩٩٧ حثا لها على التصديق على تلك المعاهدات، بعث الأمين العام والمفوضة السامية رسالة مشتركة إلى رؤساء الحكومات في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ووردت بالفعل بعض الردود الإيجابية عليها. وفضلا عن ذلك بعث الأمين العام، في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، رسالة إلى جميع رؤساء الدول والحكومات يدعوهم فيها إلى اغتنام الفرصة التي يتيحها مؤتمر قمة الألفية، الذي سيعقد في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، للتوقيع على المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لديه والتصديق عليها أو الانضمام لها. وترد قائمة بالمعاهدات الخمس والعشرين التي تمثل الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة في ضميمته مرفقة بالرسالة. وترد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ضمن مجموعة المعاهدات الأساسية تلك. ونتيجة لذلك، تم التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها من قبل ثلاث دول وتم التوقيع عليها من قبل سبع وقد أودعت هذه التصديقات وحالات الانضمام والتوقيعات لدى الأمين العام في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

٥- وستنظم سلسلة من حلقات العمل على الصعيدين دون الإقليمي والوطني في عام ٢٠٠١ في إطار البرنامج المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "تعزيز حقوق الإنسان". وستهدف حلقات العمل هذه إلى زيادة فهم الأحكام الرئيسية للمعاهدة ودراسة آثار التصديق عليها وإبلاغ الحكومات بأنواع المساعدة التي توفرها لها الأمم المتحدة إذا ما رغبت في المضي في التصديق. وتمثل اتفاقية حقوق المهاجرين إحدى المعاهدات السبع التي تشملها حلقات العمل هذه.

٦- وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة التوجيهية الدولية للحملة العالمية للترويج للتصديق على اتفاقية حقوق المهاجرين التي شكلت في آذار/مارس ١٩٩٨ لغرض إعداد حملة عالمية للترويج للتصديق على الاتفاقية وإدخالها حيز النفاذ وللوصول بها إلى الجمهور، الاضطلاع بأنشطتها، بما في ذلك عن طريق نظائرها الوطنية. وقد شاركت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بجانب المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية وغيرهما من المنظمات في هذه المبادرة وقدمت لها الدعم. وعقد، بصفة خاصة، اجتماع مائدة مستديرة، في ١٢

نيسان/ابريل ٢٠٠٠، أثناء انعقاد الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الانسان. وقد حضر اجتماع المائدة المستديرة كل من المفوضة السامية والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الانسان للمهاجرين والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة والمقرر الخاص المعني بمسائل بيع الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية وبغاء الأطفال.

٧- بالإضافة إلى ذلك، واصلت المقرر الخاصة المعنية بحقوق الانسان للمهاجرين الترويج للانضمام إلى الاتفاقية في إطار الولاية التي أناطتها بها لجنة حقوق الانسان. وقد حضرت اجتماعا للجنة التوجيهية في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وهي تعتمد حث حكومات البلدان التي ستزورها على التصديق على الاتفاقية.

٨- وختاماً، واصلت الأمانة العامة بذل الجهود، من خلال برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان، للشروع في حوار مع الدول التي لم تنضم إلى المعاهدات الدولية لحقوق الانسان، بما فيها الاتفاقية.

-----